

أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والافصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية
The impact of applying Corporate governance on transparency and disclosure in the financial reports of commercial banks, Saudi Arabia.

د. مؤيد راضي خنفر¹

جامعة تبوك - المملكة العربية السعودية

mkhanfar@ut.edu.sa

تاريخ النشر: 2019 / 03/ 05

تاريخ الاستلام: 2018/10/ 27

Abstract :

This study analyzed the impact of applying corporate governance principles on the transparency and disclosure of Saudi commercial banks published reports. The research adopted a descriptive analytical approach to test the hypotheses and achieve the objectives. The primary and secondary data were collected by a specifically designed questionnaire. The questionnaire was distributed to a random sample which included two groups: the brokerage companies' employees and the public accountants. The percentage of respondents was 71. The statistical analysis program SPSS was used to analyze the collected data.

The study concluded the following results:

- 1) There is statistically significant differences between the opinions of the brokerage companies' employees and the public accountants regarding the positive effects of applying the principles of corporate governance on transparency and disclosure of Saudi commercial banks published reports, especially with regards to operations of related parties and the ones with a conflict of interest.
- 2) There is statistically significant differences among the respondents regarding the positive effects of applying the principles of corporate governance on the Saudi financial market.
- 3) There is no statistically significant differences between the opinions of the respondents in terms of the positive effects of applying the principles of corporate governance on the quality of Accounting Information.

Keywords: Corporate Governance, Transparency and Accounting Disclosure, Quality of Accounting Information

1-1 : المقدمة:

شهد العالم في العقود القليلة الماضية سلسلة من الانهيارات والأزمات المالية التي ضربت كثير من الشركات المساهمة العملاقة، اعتبر ذلك نتيجة لممارسات إشراف ورقابة غير سليمة انتهجتها إدارات تلك الشركات، خاصة فيما يتعلق بالشفافية، والإفصاح، وعدم إظهار المعلومات المحاسبية التي تعكس حقيقة الأوضاع المالية للشركات؛ ما أفقد المستثمرين ثقتهم بتلك الشركات، وفي أسواق المال، وجعلهم

¹ - المؤلف المرسل : مؤيد راضي خنفر ، مايل: mkhanfar@ut.edu.sa

ينصرفون عنها. كل ذلك جعل من الضرورة بمكان ظهور الحوكمة كأداة لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه كثير من الشركات المساهمة، ومع تزايد حالات التعثر في شركات ومصارف عملاقة، بدأ مفهوم الحوكمة يتسع أكثر فأكثر. (سليمان، 2006).

وامتد الاهتمام بالحوكمة وتعليماتها ليشمل كثير من المنظمات والهيئات الدولية كان من أهمها: صندوق النقد والبنك الدوليين، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية، والجمعيات الدولية المهنية المحاسبية. حيث أكدت كل تلك الهيئات على ضرورة الالتزام بتعليمات الحوكمة المقترحة، بل وسارعت لوضع آليات تضمن حوكمة رشيدة، تعزز كفاءة أسواق المال وتكسب ثقة المستثمرين. من هنا اهتم عدد من الدول المتقدمة والناشئة بترسيخ قواعد وتطبيقات الحوكمة الجيدة، أملا بتدعيم استقرار الأسواق بتلك الدول والاقتصاديات. ففي خلال عام ٢٠٠٢، قام عدد من الدول ببعض الخطوات الهامة؛ في سبيل تدعيم تعليمات وأنظمة حوكمة الشركات بها. ومنها على سبيل المثال: الولايات المتحدة، واليابان، والمفوضية الأوروبية (أبو العطا، 2003).

واهتمت المنطقة العربية أيضا في تفعيل تعليمات الحوكمة وتطبيقها، حيث اعتمدت عدد من البورصات العربية لمبادئ حوكمة الشركات المدرجة بها، مثل: بورصة مسقط، وبورصة أبو ظبي. وتبعتها بقية الأسواق الخليجية تباعا، وصولا إلى اعتماد السوق المصري لبنوده الخاصة بحوكمة الشركات (رزان، 2007). ولم تكن المصارف بعيدة عن تلك الأحداث والتطورات: فأزمة مصرف الائتمان والتجارة الدولي، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، كانت شاهدا على ذلك؛ ما جعل حوكمة المصارف والمؤسسات المالية أمر ملح ومفروغ منه، خاصة إذا أدركنا أن اختيار المصارف يؤثر على دائرة أكثر اتساعا، ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي، عوضا عن الآثار السلبية التي يتسبب فيها على الاقتصاد بأسره. فأصبح لزاما على المصارف أن تطور أنظمة حوكمة خاصة بها من أجل بلورة استراتيجياتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة اللازمتين، لتتمكن من التعامل مع العالم الخارجي، بما في ذلك البنوك الدولية (سوليفان وروجرز، 2003). وفي هذا الإطار أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي المبادئ الرئيسة للحوكمة في البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي السعودي.

2-1 مشكلة الدراسة:

اهتمت المؤسسات الدولية بالحوكمة وأنظمتها، وكان على رأس هذه المؤسسات: صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD". وقد تعاضم الاهتمام في السنوات الأخيرة بالحوكمة حيث الأنظمة المطبقة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية اتسم بالضعف، ما ترتب عليه مشكلات أكثر عمقا وخطورة خاصة في الدول النامية التي ظهرت فيها آثار جسيمة لذلك الضعف على المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمساهمين، والفئات الأخرى من أصحاب المصالح (مطر ونور، 2007).

وبعد قطاع البنوك والمصارف من أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، لذا فإن مشكلة الدراسة تتركز على معرفة الآثار الإيجابية، التي تركتها مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي - على شفافية وإفصاح التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية السعودية.

3-1 أهمية الدراسة :

1. التعرف على الآثار الإيجابية، لتطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح والشفافية، في البنوك التجارية المدرجة بالسوق المالي السعودي.
2. التعرف على الآثار الإيجابية، لتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية المدرجة في السوق المالي السعودي.

3. التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة، في البنوك التجارية المدرجة في السوق المالي السعودي- على تعزيز ثقة المستثمرين الحاليين والمرتبين في هذه المعلومات.

4. تعتبر البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية من أهم القطاعات الاقتصادية، فهي من أهم قطاعات سوق المال السعودي، وتمثل 28% من القيمة السوقية الإجمالية للسوق، وارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية في العام 2017 ليبلغ نحو 8.2305 مليار ريال. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018).

5. فتح المجال أمام دراسات وأبحاث مستقبلية في هذا المجال.

1-4) فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

1. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية، بين آراء العاملين بشركات الوساطة المالية، والمحاسبين القانونيين، من حيث الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح، والشفافية في البنوك التجارية بالسعودية.
2. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية، بين آراء العاملين بشركات الوساطة المالية، والمحاسبين القانونيين، من حيث الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة، على جودة المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية الصادرة عن البنوك التجارية بالسعودية.
3. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية، بين آراء العاملين بشركات الوساطة المالية، والمحاسبين القانونيين، من حيث الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على سوق المال السعودي".

1-5) حدود الدراسة:

1. تقتصر الدراسة على بعض جوانب حوكمة البنوك، خاصة تلك التي تساعد على تحقيق الأهداف.
2. تقتصر الدراسة على استكشاف آراء العاملين بشركات الوساطة المالية، والمحاسبين القانونيين، في المملكة العربية السعودية. وأثر تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية، وأثر ذلك على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير الصادرة عنها.

1-6) : الدراسات السابقة :

بحث دراسات عديدة في العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات، وجودة المعلومات المحاسبية، ونوجز بما يلي أهم تلك الدراسات والنتائج التي توصلت إليها:

1-6-1) الدراسات الأجنبية:

- دراسة Goodwin and Seow (2002)، " تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية والتدقيق من وجهة نظر المدققين والمدراء في سنغافورة".

" The Influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing: Perceptions of auditors and directors in Singapore".

قام الباحثان بدراسة تأثير آليات الحوكمة الستة على جودة التقارير المالية ومراجعتها، قوة لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية لدى العميل، قوة السلوك الأخلاقي للشركة، تغيير شريك المراجعة، قيام المراجع بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للعميل، وقيام المراجع بمراجعة جميع شركات العميل. حيث أكدت الدراسة على التأثير المهم لدور المراجعة الداخلية وتنفيذ مجلس الإدارة لمدونة سلوك قوية على جودة التقارير المالية.

- دراسة Arun and Turner (2004)، "حوكمة البنوك في الاقتصاديات النامية، مفاهيم وقضايا".

"Corporate Governance of Banks in Developing Economies, Concepts & Issues".

قيمت الدراسة تجربة الحوكمة في بنوك الاقتصاديات النامية، وتوصلت إلى أن الإصلاحات المرافقة لنظام حوكمة الشركات تعتبر ركنا هاما في تنمية قطاع المصارف في الدول النامية، و السماح للبنوك الأجنبية بمنافسة البنوك المحلية يساهم بدعم حوكمة قطاع المصارف في تلك الاقتصاديات.

– دراسة Hussaeiny and Al-Nodel (2008)، "التقرير الإلكتروني للحوكمة في الشركات المدرجة بسوق المال السعودي".
"Corporate governance online reporting by Saudi listed companies".

بحثت الورقة في مدى قيام الشركات المدرجة بسوق المال السعودي بالإبلاغ عن ممارسات الحوكمة الخاصة بها إلكترونيا وذلك في ضوء التوجيه الصادر عن هيئة سوق المال. وتوصل الباحثان الى أن غالبية الشركات المدرجة تعلن من خلال مواقعها الإلكترونية عن بعض المعلومات حول ممارستها للحوكمة لأصحاب العلاقة، وتفاوتت درجة الإعلان بين الشركات حسب القطاعات التي تنتمي إليها، وكان قطاع المصارف في أعلى مستوى من الإعلان الإلكتروني عن ممارسات الحوكمة، مقارنة بالقطاعات الأخرى. واستنتجت الدراسة أن شركات الصناعة، أقل الشركات إعلانا عن ممارسات الحوكمة الخاصة في مواقعها الإلكترونية.

– دراسة Madhani , P.M. (2009)، " القيمة المضافة من خلال الحوكمة الجيدة في قطاع الشركات: دور الإفصاح والشفافية".

"Value Addition through Good Governance in Corporate Sector: Role of Disclosure and Transparency".

تناول البحث دور حوكمة الشركات في خلق قيمة مضافة للشركات، وسلط الضوء على دور الشفافية والإفصاح في توفير حوكمة جيدة تضمن تلك الإضافة، وبين أن تطبيق ممارسات حوكمة سليمة أصبح ضرورة لدعم تنافسية الشركات، كما توصل إلى نتيجة مفادها؛ أن أي ممارسة جيدة للحوكمة، يجب أن تعتمد بشكل أساسي على تعزيز الشفافية والإفصاح، وهو ما أظهرته معظم الدراسات الاستقصائية والاستكشافية.

– دراسة Abduh and Al Ageely (2015)، " أثر الحوكمة على إفصاح البنوك الإسلامية عن المسؤولية الاجتماعية أدلة من دول مجلس التعاون الخليجي".

"The impact of Corporate Governance on CSR disclosure in Islamic banks: empirical evidence from GCC countries".

الباحثان درسا تأثير الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الصناعة المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتم تحليل البيانات السنوية ل 17 بنك إسلامي من الفترة 2007 إلى 2011، واستخدم نموذج الآثار العشوائية لتحليل الانحدار، لتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في العينة. وأظهرت النتائج تأثيراً كبيراً لاستقلال مجلس الإدارة وحجم الشركة تجاه مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

1-6-2 الدراسات العربية:

– دراسة خليل (2005)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية".
اختبرت الدراسة العلاقة بين تطبيق تعليمات الحوكمة في جمهورية مصر العربية وجودة المعلومات المحاسبية، وأثر ذلك على تداولات سوق الأسهم، وخلصت الدراسة إلى عديد من النتائج كان من أهمها: ان تطبيق مبادئ الحوكمة حقق فوائد ومزايا عديدة للشركات المساهمة وأوصت الدراسة بضرورة سن قوانين اضافية تضمن تطبيق الحوكمة في كل الوحدات الاقتصادية.

- دراسة أبو زر (2006)، "استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي".

هدفت الدراسة لتقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإفصاح وتوصلت الى مجموعة نتائج كان من أهمها:

- وجود انسجام بين المتطلبات القانونية لعمل المؤسسات المصرفية الأردنية ومتطلبات مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

- ضعف إدراك أفراد عينة الدراسة لمقومات نظام الحاكمية المؤسسية.

- قصور في التقارير السنوية للمصارف تمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية، وعدم وجود تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان خاصة في القطاع المصرفي.

- دراسة المعتاز (2008)، "تقويم استجابة الشركات المساهمة بالإفصاح عن متطلبات لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة للتعرف على مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن ما ورد في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالي بتاريخ 1427/10/21هـ، وتوصلت إلى وجود تفاوت كبير في الإفصاح بين تلك الشركات، حيث التزمت بعض الشركات بمتطلبات الهيئة التزاماً كبيراً بينما كان التزام كثير من الشركات بمتطلبات الإفصاح ضعيفاً أو معدوماً، مع ملاحظة أن الإفصاح عن ممارسات الحوكمة في الشركات المسجلة بالسوق عموماً يحتاج الى مزيد من الجهد والمتابعة من قبل الجهات الرقابية.

- دراسة القرني (2009)، "مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات: دراسة ميدانية".

حددت هذه الدراسة أسباب عدم التزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي بالإفصاح وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس إدارة هيئة سوق المال وتوصلت إلى عديد من الأسباب من أهمها: حداثة اللائحة وعدم نصها على أي عقوبة في حالة عدم الالتزام بالإفصاح وفقاً للمتطلبات المعلنة، الأمر الذي شجع بعض الشركات على عدم الالتزام بتلك اللائحة.

- دراسة بينو و تومار (2012)، "الحاكمة المؤسسية وأداء المصارف الأردنية".

البحث درس تأثير الحاكمية المؤسسية (هيكل ملكية الأسهم وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة وعددهم) على أداء 14 مصرفاً أردنياً للفترة الواقعة بين الأعوام 1996-2007. واستخدم تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات، ومن أهم النتائج: وجود علاقة إيجابية بين هيكل ملكية الأسهم في الشركات وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة فيها بينما لم ترصد الدراسة وجود أية علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وأداء تلك المصارف.

2-1) الإطار النظري:

سعت هذه الدراسة لبحث إشكالية تطبيق تعليمات الحوكمة وأثر ذلك على تعزيز الشفافية والافصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، لذا فقد تناولت الدراسة المحاور الأساسية التالية لتغطية الإطار النظري:

المحور الأول: الجوانب الفكرية للحوكمة

المحور الثاني: الحوكمة المصرفية

المحور الثالث: أثر الحوكمة على تعزيز الافصاح والشفافية في التقارير المالية

2-1-1 الجوانب الفكرية للحوكمة:**2-1-1-1 النشأة :**

برزت الحوكمة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي كآلية من آليات ضبط إدارات الشركات والزامها بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين ، وازدادت الدعوات لتطوير آليات ونظم الحوكمة المطبقة في الشركات في تسعينيات ذلك القرن ، متأثرة بشكل أساسي بحدثين هامين ، كان الأول منها الأزمة المالية التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا في العام 1997 ، والحدث الثاني كان بحالات الانهيار والإفلاس الكبيرة التي وقعت في الولايات المتحدة ، وكان من أبرزها انهيار شركة أنرون وشركة وورلد كوم ، وما رافق تلك الانهيارات من فضائح أدت إلى تصفية مؤسسات عريقة مثل شركة آرثر أندرسون. وقد أثرت هذه الأزمات بشكل عميق على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، وكشفت عن جوانب قصور كبيرة في نزاهة إدارات الشركات والتزامها برعاية وتحقيق مصالح المساهمين (الوزير، 2007).

كل تلك الأحداث والأزمات دعت عديد من الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الدولية إلى سن أنظمة وتعليمات حوكمة تلزم الأسواق المالية والشركات المساهمة بالإفصاح الكامل والشامل عن البيانات وتعزيز الشفافية الأمر الذي سيخلق مناخا استثماريا في تلك الأسواق والشركات ويعيد ثقة المستثمرين فيها ويساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة. وفي العام 1999م أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تقريرها بعنوان " مبادئ حوكمة الشركات " ، والذي تم تعديله في العام 2004 م ، ودعت فيه إلى تطبيق الحوكمة وفق ستة مبادئ توصل إليها فريق عمل متخصص تم تشكيله ، واستند في صياغة تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في المنظمة بالإضافة إلى ما تم الاستفادة منه من إسهامات بعض الدول غير الأعضاء والبنك الدولي (OECD Report, 2004). وقد حرصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أن يشمل تطبيق هذه المبادئ أكبر قطاعات ممكنة في العالم بما فيها المؤسسات المصرفية، لذا قامت المنظمة بمراجعة مبادئها المعلنة سابقا، وشارك في دعم هذه المراجعة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية ومنتدى الاستقرار المالي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ولجنة بازل للإشراف المصرفي، وقامت تلك الأخيرة بمراجعة مبادئها للعام 1999 م ، والإعلان عن مبادئها الثمانية لتعزيز الحوكمة للمؤسسات المصرفية واعتماد الدليل الجديد في فبراير من العام 2006م (Basel Committee on Banking Supervision, 2006).

2-1-1-2 التعريف:

تعددت تعريفات الحوكمة بالرغم من الأبحاث والكتابات العديدة التي تناولت هذا المفهوم ، ولعل ذلك يعود لارتباط الحوكمة بمواضيع عدة مثل: أساليب الإدارة الحديثة، والفساد المالي والإداري في الشركات، والشفافية في المعاملات، ورفع مستويات الأداء. (لحليح وعموري 2016) ، ونذكر من هذه التعريفات :

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD : "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة ، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل: مجلس الإدارة والمساهمين وذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء". (OECD Report, 2004)

- تعريف الجمع العربي للمحاسبين القانونيين : " مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبناها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004).

-تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC : "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.(Alamgir,2007).

-تعريف علي وشحاتة : "مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن الانضباط "Discipline" والشفافية "Transparency" والعدالة "Fairness"، وتهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل". (علي وشحاتة ، 2007).

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن الحوكمة تشمل مجموعة من الجوانب ، أهمها :

- القوانين والأنظمة والتعليمات التي تضمن وضع آليات وأدوات رقابة تفضي لممارسات إدارية صحيحة تؤثر في أداء الشركة.
- تنظيم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة من مجلس إدارة وملاك ومساهمين وأصحاب الصلة والمصالح.
- المساواة بين المساهمين والحفاظ على حقوقهم ورعاية مصالحهم .

2-1-3 المبادئ :

بذلت جهود عديدة من منظمات ومؤسسات مهنية فاعلة لصياغة مبادئ حوكمة تكون أساسا لممارسة حوكمة رشيدة في الشركات وبالرغم من كل تلك الجهود ، إلا أن المبادئ الستة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2004م تعتبر الأكثر قبولا في العالم. واعتبرت تلك المبادئ منطلقا لتطبيق الحوكمة في الدول المختلفة، لما احتوت عليه من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباعدة (حسين ومحمد، 2012)، وغطت هذه المبادئ مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1- إطار فعال للحوكمة : يؤكد هذا المبدأ على ضرورة توفر إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة

الأطراف في التوقيت المناسب ، ويضمن الالتزام بكافة القوانين واللوائح ، ويهيئ لجهات إشراف تتسم بالنزاهة والموضوعية.

2- حقوق المساهمين : يجب أن تكفل الحوكمة حقوق المساهمين التي تشمل حقهم في نقل ملكية الأسهم ، واختيار أعضاء

مجلس الإدارة ، وحق التصويت في الجمعيات العمومية ، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت

المناسب ، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.

3- معاملة متساوية وعادلة بين المساهمين: يضمن إطار الحوكمة المساواة في معاملة المساهمين كافة (صغار المساهمين، والمساهمين

الأجانب... وغيرهم، وتجنب التحيز ضد أي فئة من المساهمين تسعى للحصول على حقوقها القانونية أو الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

4- احترام حقوق أصحاب المصالح : يقصد بأصحاب المصالح: البنوك والعاملين في الشركات وحملة السندات والموردين والعملاء

وتكفل الحوكمة احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح ، وتعويضهم عن أي انتهاك لتلك الحقوق ، كما وتضمن وضع آليات تؤمن مشاركتهم الفعالة في الرقابة على إدارة الشركة

5- الإفصاح والشفافية: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة وبتوقيت مناسب، وأن تكون المعلومات المفصح

عنها دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بالشركة وخاصة تلك المتصلة بتأسيس الشركة وبيان موقفها المالي والملكية والعناصر التي تمس أدائها الإداري وأسلوب ممارسة السلطة.

6- مسؤوليات مجالس الإدارة : وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية ،وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في

الإشراف على الإدارة التنفيذية (OECD Report, 2004) .

2-1-2) الحوكمة المصرفية:**2-1-2-1) مقدمة :**

يحتل القطاع المصرفي أهمية خاصة على مستوى الاقتصاد الوطني لأي دولة ، انطلاقاً من كون البنوك والمؤسسات المالية رافداً أساسياً لدعم النمو الاقتصادي واستقراره ، لذا تسعى الدول والحكومات على النهوض بقطاعها المصرفي وتعمل على توفير كل مقومات السلامة البنكية وتجنب حدوث أي أزمات في هذا القطاع ، نظراً لما تتركه هذه الأزمات في حال حدوثها من آثار سلبية على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية . لذا شكلت الحوكمة المصرفية أحد أهم الآليات الضامنة لسلامة القطاع المصرفي وحماية مصالح جميع الأطراف فيه.

وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة المصرفية بأنها: " الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال الأدوار المناطة بكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين".

2-2-1-2) مبادئ الحوكمة المصرفية:

بذلت لجنة بازل للرقابة المصرفية جهوداً حثيثة في تطوير ممارسات الحوكمة في قطاع المصارف ، وبدأت تلك الجهود منذ عام 1999 م حيث أصدرت اللجنة مبادئ خاصة بحوكمة القطاع المصرفي، من خلال وثيقة " تعزيز حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية"، والتي عدلت في فبراير من العام 2006، وهدفت لتعزيز متانة وسلامة النظام المصرفي، وإضفاء مزيد من الشفافية والانضباطية في قطاع المصارف (Basel committee on banking supervision, 2006). وقد ارتكزت هذه المبادئ على المحاور التالية:

- 1- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمناصبهم، ويحملون فهمًا واضحًا لدورهم في الحوكمة المؤسسية، وقادرون على ممارسة الحكم السليم فيما يتعلق بشؤون البنك. و يكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي، ومسؤولين عن صياغة استراتيجية عمل البنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح.
- 2- يجب أن يوافق مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية والقيم المؤسسية للبنك ومعايير العمل فيه، آخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين.
- 3- على مجلس الإدارة وضع خطوط واضحة للمسئولية وتطبيق المحاسبة على طول الهيكل التنظيمي للبنك ، وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.
- 4- يجب على مجلس الإدارة ضمان وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة العليا للبنك تتماشى مع سياسات المجلس.
- 5- مجلس الإدارة والإدارة العليا مجتمعين يجب أن يستخدموا بكفاءة المخرجات والوظيفية للمراجع الداخلي والمراجعون الخارجيون، ولجنة المراجعة الداخلية.
- 6- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من موافقة سياسات التعويضات مع الثقافة المؤسسية للبنك، وكذلك الأهداف على المدى الطويل.
- 7- يجب أن يتمتع المصرف بطريقة شفافة للحكم .
- 8- يجب أن يتفهم كل من المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك المنفذة سواء من خلال الصلاحيات الممنوحة أو الهياكل التنظيمية بما يعزز الشفافية.

وقد أثبتت الأحداث في الأعوام 2007 و 2008 خاصة تلك المتعلقة بالأزمة المالية العالمية، وما شهدته من أخفاقات لبنوك كبرى، أثبتت فشل مبادئ الحوكمة المنشورة في العام 2006 ، ما جعل اللجنة تصدر نسخة جديدة معدلة في العام 2010 وتضمنت 14 مبدأً توزعت على ستة محاور رئيسية، ويلاحظ أن هذه المبادئ مشابهة في جزء كبير منها لتلك الصادرة في عام 2006، وتم التركيز في الجديد

منها على محور إدارة المخاطر وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية وهو المحور الذي تزايد الاهتمام به بعد الأزمة المالية العالمية (موسى ، 2014).

2-1-3) أثر الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية:

يزداد الاهتمام بموضوع الإفصاح والشفافية كأحد أهم الآليات والحلول التي تلجأ إليها الأطراف المختلفة لتحقيق مصالحها، فأسواق المال وهيئاتها ترى في الإفصاح والشفافية ركنان أساسيان من أركان تعزيز كفاءة الأسواق، ويستعان بهما لجذب المستثمرين وإضفاء الثقة بين المتعاملين إذا قامت الجهات المعنية بمراقبة التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي، كما يجب على هذه الجهات أن تتدخل لإزالة الغش وتمنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

ويعرف الإفصاح بأنه " شمول التقارير المالية لجميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء المستخدمين صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي ، 1990). وطبقاً لـ Arnold & Moizer فالإفصاح هو " طريقة عرض بنود القوائم المالية والايضاحات التي تجعل من الأرقام الواردة بها واضحة وكذلك ايضاح السياسات المحاسبية التي تم إعداد تلك القوائم طبقاً لها حتى تكون هذه القوائم واضحة وغير مضللة للمستخدمين " (Arnold & Moizer, 1984).

أما الشفافية فهي " الوضوح داخل المؤسسة وفي العلاقة مع أصحاب المصالح وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة والمؤسسات غير الحكومية (قندح ، 2013). وطبقاً لـ لطفي فهي "خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة متاح الوصول إليها بسهولة ومرئية، ويجعل تلك المعلومات قابلة للفهم من كافة الأطراف المشاركة بالسوق" (لطفي ، 2009). ومما لاشك فيه أن أي قصور في متطلبات الإفصاح والشفافية يجعل من البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس سلباً على قرارات المساهمين و المستثمرين المهتمين بهذه المعلومات، ويؤدي في حالات كثيرة إلى إفلاس الشركات واختيار الأسواق المالية (فاتح وبشير، 2006).

لذا أجمعت كل الهيئات والمؤسسات المهتمة بالحوكمة على أهمية الإفصاح والشفافية باعتبارها مبدأ أساسياً من مبادئ الحوكمة ومؤشراً هاماً للحكم على فعالية تطبيقها في الوحدات الاقتصادية المختلفة. ومن هذه الهيئات كانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أكدت أن مبدأ الإفصاح والشفافية يجب أن يتضمن إفصاحاً دقيقاً عن المعلومات، وشاملاً لكافة الأمور الهامة المتصلة بالشركات ومركزها المالي بالإضافة للمعلومات التي تخص الأداء المالي والتشغيلي والنقدي، والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة المالية، وأن تصدر كل هذه المعلومات بتوقيت مناسب. ويشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات مدخلاً مهماً وفعالاً لتحقيق جودة التقارير المالية ويزيد من درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي للمعلومات الواردة فيها، حيث العلاقة وثيقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

كما وتسعى الجهات المسؤولة من خلال الإفصاح والشفافية الى وضع القوانين والتعليمات التي تعزز محتويات التقارير المنشورة للشركات، وتضمن توفير كافة المعلومات للمستفيدين وأصحاب العلاقة.

2-1-3-2) الحوكمة المصرفية في المملكة العربية السعودية:

صدرت أول لائحة رسمية لحوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية عن هيئة سوق المال في العام 2006 م، حيث أصدر مجلس هيئة سوق المال قراراً بإنفاز اللائحة بشكلها النهائي بتاريخ 2006/11/12. وضمت هذه اللائحة خمسة أبواب رئيسية شملت بالترتيب: أحكام تمهيدية، حقوق المساهمين والجمعية العامة، الإفصاح والشفافية، مجلس الإدارة، أحكام ختامية. وقد اعتبرت اللائحة عند صدورها

استرشاديه، بالرغم من أن هيئة سوق المال طلبت من الشركات في حال عدم التزامها بأي من تلك المبادئ ، الإعلان والتوضيح عن أسباب عدم الالتزام (أسعد ، 2015). وظل القطاع المصرفي في السعودية يطبق لائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة سوق المال حتى عام 2012 ، إلى أن أصدرت مؤسسة النقد السعودي أول لائحة حوكمة للبنوك في المملكة العربية السعودية في شهر يونيو، والتي تم تحديثها لأول مرة في 2014/3/23. وتضمنت اللائحة المحدثه ستة مبادئ رئيسية وهي : مؤهلات أعضاء مجلس الادارة، تكوين مجلس الادارة وتعيينه، مسؤوليات المجلس، اللجان المنبثقة عن المجلس، حقوق المساهمين وأخيرا الافصاح والشفافية.

3-1) عينة البحث وأسلوب جمع البيانات:

اختار الباحث العاملين بشركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين عينة للبحث، لأنهم ومن خلال مواقعهم ومسؤولياتهم يمكنهم الحكم على الأثر الذي يمكن أن يتركه تطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد على تعزيز شفافية وافصاح التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، فالعاملين في شركات الوساطة المالية يمثلون المستثمرين الحاليين والمترقبين في سوق المال، بينما المحاسبين القانونيين مسؤولون عن مراجعة القوائم المالية الصادرة عن البنوك ويصدرون رأيهم بتلك التقاريرهم لتقديمها للمساهمين. وصمم الباحث استبانة لجمع البيانات اللازمة من العينة، تضمنت مجموعة الأسئلة التي يمكن من خلالها اختبار الفرضيات كما تم فحص مدى ملائمة الاستبانة لاختبار الفرضيات بعد توزيعها على مجموعة مختارة من الأساتذة والمحاسبين القانونيين مما ساهم في تطوير الاستبانة بشكلها النهائي بعد أخذ بعض الملاحظات والاقتراحات التي وردت للباحث. ووزعت الاستبانة بشكلها النهائي على (50) من العاملين بشركات الوساطة المالية، و(65) على المحاسبين القانونيين، استلم الباحث (43) استبانة من مجموع ما وزع على شركات الوساطة المالية، واستبعد منها 3 لعدم اكتمالها، بينما تم استلام (53) استبانة من المحاسبين القانونيين، واستبعد منها 11 لعدم اكتمالها، وبذلك يكون مجموع الاستبانات التي تم اعتمادها لأغراض التحليل 82 استبانة.

4-1) تحليل البيانات:

اعتمد البحث في معالجة البيانات على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، واستخرجت بعض المقاييس الوصفية، كالمتوسطات والانحراف المعياري للمساعدة في التحليل وإجراء المقارنات لاختبار الفروض. وتم اختبار الفروض على أساس درجة الأهمية التي يجب تحديدها عند الإجابة على أسئلة الاستبانة من قبل عينة البحث، والتي تتراوح ما بين 1 والذي يمثل موافق تماما حتى 5 التي تمثل لا أوافق مطلقاً، كما استخدام أسلوب Mann-Whitney U لاختبار معنوية الفروقات بين الفئات المختلفة للعينة، وذلك عند مستوى دلالة 5%. ونستعرض فيما يلي أهم نتائج اختبارات الفروض.

4-1-1) الفرضية الأولى: " لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء العاملين بشركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين من حيث الآثار الايجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على الشفافية والافصاح في البنوك التجارية بالسعودية ".

استطلع في هذا الجزء رأي العينة بخصوص الآثار الايجابية الناتجة عن تطبيق البنوك التجارية للمبادئ الرئيسية للحوكمة على الافصاح والشفافية وسئل أفراد العينة عن رأيهم بأثر ذلك من عدة نواحي : إفصاحات البنك عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بالوقت المناسب، التزام البنوك بالإعلان عن الاطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية، افصاح البنوك عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة وتلك التي تضاربت فيها المصالح ، تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر مباشرة على الإفصاح في التقارير المالية، التزام مجلس الادارة بالتقرير عن ما تم تطبيقه من المبادئ الأساسية للحوكمة وما لم يتم تطبيقه بالإضافة الى سؤال أفراد العينة عن وضوح عملية الافصاح لجميع الأطراف من خلال التقارير السنوية أو الموقع الالكتروني للبنك ، وأظهر الجدول رقم (1) النتائج التالية:

قيم المستجيبين الآثار الايجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة الأساسية على الشفافية والافصاح في البنوك التجارية من خلال ما يلي: في المرتبة الأولى وبمتوسط (1.54) جاء " الالتزام بتطبيق المبادئ الرئيسية للحوكمة ينعكس إيجاباً على إفصاحات البنك عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بالوقت المناسب " ، حيث الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة سوف يؤثر بالضرورة على جودة الافصاح والشفافية في التقارير المالية الصادرة عن البنوك ليشمل المعلومات ذات الأهمية النسبية واصدارها بالتوقيت المناسب. بينما جاء ثانياً "الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر بشكل مباشر على إفصاحات البنك عن الاطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية " وبمتوسط (1.63)، حيث يعزز ذلك الالتزام من كفاءة وشفافية اجراءات الرقابة، مما قد يسهم وبشكل كبير في جودة عملية التدقيق. بينما جاء ثالثاً "افصاح البنوك عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة وعمليات فيها تضارب للمصالح " (1.77) حيث رأى بعض أفراد العينة أن عدم الزامية البنوك بالتطبيق الكامل لتلك المبادئ ومعاينة المخالفين سببا مهما في عدم الافصاح عن هذا النوع من العمليات.

الجدول رقم (1) : أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الشفافية والافصاح في البنوك التجارية بالسعودية

البيان	التكرار	الترتيب	المتوسط	Std. D	متوسط شركات الوساطة	متوسط المحاسبين القانونيين	Mann-Whitney U	Sig.
يفصح البنك عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بالوقت المناسب	82	1	1.54	0.63	1.55	1.52	797.00	0.68
تعلن البنوك عن الإطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية	82	2	1.63	0.71	1.50	1.75	680.50	0.11
تفصح البنوك عن عمليات الأطراف ذات العلاقة وعمليات فيها تضارب للمصالح	82	3	1.77	0.88	1.61	1.91	633.50	0.04*
الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الرئيسية يؤثر مباشرة على الإفصاح في التقارير المالية	82	4	1.83	1.38	2.03	1.66	826.50	0.92
تفصح تقاري البنوك عن ما تم تطبيقه من المبادئ الرئيسية للحوكمة وما لم يتم تطبيقه	82	5	2.24	1.17	2.52	1.92	580.50	0.01*
تتيح البنوك عملية إفصاح واضحة لجميع الأطراف من خلال تقاريره السنوية أو موقعه الالكتروني	82	6	2.73	1.33	2.55	2.89	716.50	0.25
* توضح الأهمية								

وتظهر النتائج وجود اختلافات ذو دلالة إحصائية بين آراء العاملين بشركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين (0.04) حول افصاح البنوك عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة والعمليات التي تتضارب فيها المصالح، حيث أبدى العاملين بشركات الوساطة المالية مستوى موافقة أكبر من المحاسبين القانونيين، ويوعز ذلك إلى أن المحاسبين القانونيين يرون أن هناك قصور في إفصاحات مجلس الادارة بما يخص العمليات مع الأطراف ذات العلاقة وعمليات تضارب المصالح. كما أظهرت نتائج التحليل وجود اختلافات ذو دلالة إحصائية في

وجهات النظر بين العاملين بشركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين فيما يتعلق "بالالتزام البنوك بالإفصاح في تقاريرها عن ما تم تطبيقه من المبادئ الرئيسية للحوكمة ومالم يتم تطبيقه" (0.01)، فقد أبدى العاملون بشركات الوساطة المالية مستوى موافقة أكبر من المحاسبين القانونيين، ويعود ذلك إلى أن شركات الوساطة المالية والمستثمرين المرتقبين أكثر الأطراف استفادة من اعلان البنوك لتقارير تبين فيها حجم الالتزام بمبادئ الحوكمة خاصة أن تطبيق تلك المبادئ مازال ليس اجباريا بشكل كامل، وعليه فقد تم رفض الفرضية الأولى للبحث.

4-1-2) الفرضية الثانية: "لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين شركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين من حيث الآثار الايجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية".

لجودة المعلومات المحاسبية دورا رئيسيا في موثوقية المعلومات وامكانية الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات، ويحاول البحث استطلاع رأي العينة والتعرف على الآثار الايجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية، وتم تحديد خمسة مفاهيم من مبادئ الحوكمة التي وضعتها مؤسسة النقد ويتوقع أن يكون لها أثرا مباشرا على جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من ثقة المستخدمين فيها، وهي كما يلي: تطبيق مبادئ الحوكمة عامة يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية، وتطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت، وكذلك تدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة والأداء التشغيلي والمالي، بالإضافة الى أن جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التي تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة تكون أكثر تحقفاً من البنوك التي لا تطبق هذه المبادئ. ويوضح الجدول رقم (2) مستويات موافقة العينة على الآثار الايجابية لتطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة على جودة معلوماتها المحاسبية من خلال الممارسات التالية:

أظهرت نتائج الجدول رقم (2) رأي العينة بالآثر الذي يمكن أن تتركه بعض مبادئ الحوكمة وممارستها على جودة المعلومات المحاسبية، حيث جاءت أعلى درجة موافقة على أن تطبيق مبادئ الحوكمة يزيد من ثقة المستخدمين في جودة المعلومات المحاسبية بمتوسط (1.49)، وفي المرتبة الثانية جاء الالتزام بمبادئ الحوكمة المتعلقة بلجنة المراجعة بمتوسط (1.55)، حيث يرى أفراد العينة أن ذلك الالتزام يعزز من استقلالية لجنة المراجعة ويزيد من قدرتها على توفير معلومات دقيقة وعادلة وهو ما يدعم جودة المعلومات ووضوحها.

الجدول رقم (2): أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

البيان	التكرار	الترتيب	المتوسط	Std. D	المتوسط لشركات الوساطة	المتوسط للمحاسبين القانونيين	Mann-Whitney U	Sig.
تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية.	82	1	1.49	0.63	1.50	1.48	822.00	0.88
الالتزام بمتطلبات الحوكمة الخاصة بلجنة المراجعة يزيد من درجة الثقة في جودة المعلومات المحاسبية.	82	2	1.55	0.63	1.68	1.43	697.00	0.14
تدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة والأداء التشغيلي والمالي يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية.	82	3	1.67	0.77	1.66	1.68	818.00	0.85
جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التي تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة تكون أكثر تحقفاً من البنوك التي لا تلتزم بالتطبيق.	82	4	1.70	0.71	1.61	1.77	717.50	0.22
الالتزام بمبادئ الحوكمة المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية وكفاءتها.	82	5	1.74	0.77	1.87	1.64	744.50	0.35

وتوضح قيم المتوسط الحسابي في الجدول رقم (2) أن الالتزام بمبادئ الحوكمة المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت جاءت في أدنى درجات الموافقة بمتوسط حسابي (1.74)، وهو ما يشير إلى أن أفراد العينة لا يعتقدون بالأثر الكبير الذي تتركه متطلبات الحوكمة الخاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت على جودة المعلومات المحاسبية. كما يشير إلى عدم وجود اختلافات ذو دلالة إحصائية بين شركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين في هذا الجانب. وبناء على ما تقدم فقد تم قبول الفرضية الثانية للبحث.

4-1-3 الفرضية الثالثة: "لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء العاملين بشركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين من حيث الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على سوق المال السعودي".

تشكل المعلومات والبيانات المحاسبية المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المستثمرون الحاليون والمرتقبون في اتخاذ قراراتهم، لذا تحرص أسواق المال على توفير هذه المعلومات بسرعة وبمستوى عال من الشفافية والجودة وبما يضمن للمستثمرين كافة فرص الاستفادة من هذه المعلومات بشكل عادل وبتكاليف مناسبة، كما ويمكنهم من تحديد العوامل المؤثرة في القيم السوقية للاستثمارات المتاحة بعيداً عن الشائعات. ويحاول البحث هنا التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وانعكاساتها على سوق المال السعودي، وذلك عن طريق قياس مستوى موافقة العينة على العناصر الآتية: أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على ثقة المستثمرين في سوق المال السعودي، وأثر تطبيق تلك المبادئ على سوق المال السعودي من حيث (كمية الأسهم المتداولة، أسعار الأسهم، وحركة تداول الأسهم)، بالإضافة إلى أثر وانعكاسات وجود جزء استشاري (غير ملزم) من المبادئ الرئيسية للحوكمة على قرارات المستثمرين في سوق المال السعودي. ويوضح الجدول رقم (3) النتائج التالية:

أعطى المشاركون في هذه الدراسة أعلى درجة موافقة لأثر الالتزام في تطبيق مبادئ الحوكمة على زيادة ثقة المستثمرين في سوق المال السعودي بمتوسط (1.62)، وهو ما يدل على أن المستثمر تزيد ثقته بالمعلومات والتقارير المنشورة من البنك إذا التزم بتطبيق مبادئ الحوكمة، "لم يؤثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات على سوق الأسهم السعودي من حيث (كمية الأسهم المتداولة (2.05)، أسعار الأسهم (2.07)، حركة تداول الأسهم (2.09)، بينما جاء في الدرجة الأخيرة من حيث الموافقة على وجود جزء استشاري (غير ملزم) من مبادئ الحوكمة لا يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بمتوسط (2.55). وتظهر النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين شركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين، حيث يبدى العاملين في شركات الوساطة المالية مستوى موافقة أعلى من المحاسبين القانونيين فيما يتعلق بأثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على سوق المال السعودي ويعزو الباحث هذا إلى أن المستثمرين لديهم قناعة أكبر من أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المملكة العربية السعودية ترك أثراً كبيراً على فعالية سوق الأسهم، وأظهرت نتائج الاستبيان أن تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة أثر بشكل كبير على كمية التداول والسعر وحركة التداول، وهذا يعود إلى الوعي بوجود وعي كافٍ بأن المنافع المتوخاة ستكون كبيرة ومؤثرة في سوق المال في حال كان تطبيق تلك المبادئ الزامياً بشكل كامل حيث مازالت هناك الكثير من المواد استشارية. وعليه فقد تم رفض الفرضية الثالثة للبحث.

الجدول رقم (3): أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على سوق المال السعودي

البيان	التكرار	الترتيب	المتوسط	Std. D	المتوسط لشركات الوساطة	المتوسط للمحاسبين القانونيين	Mann-Whitney U	Sig.
الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين في سوق المال السعودي.	82	1	1.62	0.70	1.45	1.77	607.00	0.02*
لم يؤثر تطبيق مبادئ الحوكمة على سوق المال السعودي من حيث كمية الأسهم المتداولة.	82	2	2.05	0.99	1.61	2.43	412.50	0.00*

0.00*	393.50	2.48	1.61	1.00	2.07	3	82	لم يؤثر تطبيق مبادئ الحوكمة على سوق المال السعودي من حيث أسعار الأسهم.
0.00*	387.00	2.50	1.61	1.01	2.09	4	82	لم يؤثر تطبيق مبادئ الحوكمة على سوق الأسهم السعودي من حيث حركة تداول الأسهم.
0.00*	484.50	2.89	2.16	1.06	2.55	5	82	وجود جزء استرشادي (غير ملزم) من مبادئ الحوكمة لا يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية
* توضح الأهمية								

5-1 نتائج الدراسة:

استهدفت الدراسة الحالية فحص أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الأساسية على تعزيز الشفافية والافصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، وبعد العرض والتحليل المتقدم فقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

1) تتفق أفراد العينة (الوسطاء الماليين والمحاسبين القانونيين) بخصوص الآثار الايجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز الشفافية والافصاح في البنوك التجارية بالسعودية، الا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة خاصة فيما يتعلق بافصاحات البنوك عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة والعمليات التي تشهد تضارباً في المصالح بالإضافة لإعلان مجلس الادارة عما تم تطبيقه من المبادئ الرئيسية للحوكمة وما لم يتم تطبيقه.

2) لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين شركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين حول الآثار الايجابية لتطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية، واعتبرت العينة ان البنوك الملتزمة بمبادئ الحوكمة وتحافظ عليها تزداد ثقة المستثمرين في جودة معلوماتها.

3) يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء العاملين بشركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين من حيث الآثار الايجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على سوق المال السعودي، وخاصة بما يتعلق بأثر تطبيق مبادئ الحوكمة على كمية التداول والأسعار وحركة ونشاط التداول.

6-1 توصيات الدراسة: توصى الدراسة بما يلي

- 1 يجب العمل على إلزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة، والتقليل من حجم المواد الاسترشادية.
- 2 يجب على الجهات المشرفة (مؤسسة النقد وهيئة سوق المال) أن تشدد من رقابتها على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة .
- 3 تكثيف الوعي عن بفوائد تطبيق مبادئ الحوكمة لكل الأطراف ذات العلاقة.
- 4 إجراء الدراسات التي تربط بين النسب والمؤشرات المحاسبية التي تؤكد وتثبت الآثار الايجابية لتطبيق الحوكمة شركات وأثرها على سوق المال.

7-1 هوامش الدراسة:

1. سليمان ، محمد مصطفى (2006)، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري :دراسة تطبيقية"، الدار الجامعية ، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ص 27.
2. أبو العطا، نرمين، (2003) ، " حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد 8 ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ص ص: 47-51.

3. رزان، عدنان (2007)، " حوكمة الشركات الكويتية ضرورة .. والقطاع المصرفي أول المستفيدين"، جريدة القبس، العدد 12369، الكويت.
4. جون سوليفان، جين روجرز (2003) ، ترجمة، سمير كريم، " حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين"، مركز المشرعات الدولية، ص 82.
5. مطر، محمد ، وعبد الناصر نور (2007) ، " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية ، دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، الجامعة الأردنية ، مجلد 3 ، عدد 1، ص ص 46-71.
6. مؤسسة النقد العربي السعودي (2018): " التقرير السنوي الرابع والخمسون"، الرياض، ص 27.
7. Goodwin. J, and Seow. J, (2002). "The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditors and Directors in Singapore". Accounting and Finance, Vol. 42, pp. 195-223.
8. Arun, T. G., and Turner, J. D. (2004). "Corporate governance of banks in developing economies: Concepts and issues. Corporate Governance: An International Review, 12(3), 371-377.
9. Hussaeiny. K, and Al-Nodel. A, (2008). "Corporate governance online reporting by Saudi listed companies". Research in Accounting in Emerging Economics, Volume 8, pp. 39-64.
10. Madhani .P.M, (2009). "Value Addition through Good Governance in Corporate Sector: Role of Disclosure and Transparency". 4th International Conference on Management , (IBSA - ICON 09) IBS, Ahmedabad, January 2 – 4.
11. Abduh. M, and Al Ageely. H, (2015). " The impact of Corporate Governance on CSR disclosure in Islamic banks: empirical evidence from GCC countries, Middle East Journal of Management, Volume 2, No.4. pp.283 – 295.
12. خليل، محمد أحمد (2005)، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، بنها، 25: ص ص 723-782.
13. أبو زر، عفاف (2006)، " استراتيجيات مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
14. المعتاز، احسان صالح (2008)، " تقويم استجابة الشركات المساهمة بالإفصاح عن متطلبات لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية"، مؤتمر المعلومات المحاسبية وإدارة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ، جامعة الكويت ، الكويت 16-17 نوفمبر.
15. القرني احمد عبد القادر (2009)، "مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات: دراسة ميدانية"، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، 22: 179-218.
16. Tomar. S and Bino. A, (2012). "Corporate Governance and Bank Performance: Evidence from Jordanian Banking Industry", Jordan Journal of Business Administration, Volume 8, No. 2, pp.353 – 372.
17. الوزير ، جهاد (2007) ، " دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين، واستقرار الأسواق المالية"، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية ، رام الله ، فلسطين ، ص 141-150.
18. Organization for Economic Co-operation and Development (2004). " **Principles of Corporate Governance**", OECD Publications Services, Paris, France, p11.
19. Basel committee on banking supervision (2006). "Enhancing corporate governance for banking organizations", Bank for international settlements, Switzerland, pp.06- 15.
20. خليح الطيب ، وريم عموري (2016) ، " الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، مجلد 2 ، عدد 1، ص ص 204-227.
21. Organization for Economic Co-operation and Development (2004). " **Principles of Corporate Governance**", op. cit., p.11 .
22. الجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2004)، نشرة إلكترونية شهرية، عدد ٥٣، [http:// www.ascasciety.org](http://www.ascasciety.org).
23. Alamgir, M. (2007). "Corporate Governance: A Risk Perspective, Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, Egyptian Banking Institute, Cairo, May 27-28.
24. علي عبد الوهاب، وشحاتة شحاتة (2007)، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة" الدار الجامعية، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية، ص 15.
25. حسين الطاهر، ومحمد بو طلعة (2012)، "مداخلة بعنوان: "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.

26. Organization for Economic Co-operation and Development (2004). " **Principles of Corporate Governance**", op. cit., p.11 .
27. Basel committee on banking supervision (2006). "Enhancing corporate governance for banking organizations", op. cit., pp 6-17.
28. موسى ، مصعب (2014) ، "مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الأطراف ذوي العلاقة"، مجلة جامعة البعث ، جامعة البعث ، مجلد 36 ، عدد 9، ص ص 191-219.
29. الشيرازي ، عباس (1990)، "نظرية المحاسبة" ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ، الطبعة الأولى ص322.
30. Arnold. J and P. Moizer (1984), "A survey of Methods used by U.K Investment Analysts to Appraise investments in Ordinary Investment Shares", *Journal of Accounting and Business Research*, Volume 14, No. 55. pp.195 – 207.
31. قندح، عدلي (2013) ، " النزاهة والشفافية في القطاع المصرفي الأردني"، ندوة: تعزيز نزاهة قطاع الأعمال في الأردن
هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية OECD ، عمان.
32. لطفي، أمين (2009) ، " نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية، ص 660.
33. فاتح ، وبشير (2006)، "حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق" ، منتدى محاسبة دوت نت.
34. أسعد ، محمد (2015) ، " استراتيجيات مقترحة أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصّل عنها على الأداء المالي دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.